مجلـة جامعة درنـة للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
المجلد الأول
العدد الثانـي
سبتمبر 2023

أثر التضخم على تطور القطاع المالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2021-1990)

The Impact of The inflation on The Development of The Financial Sector: Empirical evidence from Libya (1990-2021)

د.سراج عيسي الشلماني
أستاذ مساعد بقسم التمويل والمصارف
كلية الاقتصاد /جامعة بنغازي
serag.issa@uob.edu.ly

أ. احمد محمد خليل الدرسي
المصرف التجاري الوطني
ahmedkalil1993ah@gmail.com

https://www.doi.org/10.58987/dujhss.v1i2.22

تاريخ الاستـلام: 2023/07/22 ؛ تاريخ القبـول: 2023/08/18 ؛ تاريخ النشـر: 2023/09/01

المستخلص:

لا تزال العلاقة بين التضخم والتطور المالي تحظى باهتمام العديد من الاقتصاديين ولكن هذه العلاقة لم تُحسم بعد، تحاول هذه الدراسة معرفة العلاقة بين معدل التضخم وتطور القطاع المالي في الاقتصاد الليبي، عن طريق تطبيق النماذج الخطية وغير الخطية للانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة خلال الفترة (1990-2021). كشفت النتائج عن وجود علاقة خطية في الأجل القصير والطويل بين متغيرات الدراسة، حيث كان لمعدل التضخم أثر سلبي على التطور المالي في الأجلين القصير والطويل باستخدام نموذج (ARDL)، كذلك اسفرت النتائج عن عدم وجود علاقة غير خطية في الأجل القصير بين معدل التضخم والتطور القطاع المالي، بينما كان للتغيرات الموجبة لمعدل التضخم أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على التطور القطاع المالي في الأجل الطويل باستخدام نموذج (NARDL). كما كشفت اختبارات نموذج (NARDL) أن تأثيرات معدل التضخم على التطور في القطاع المالي غير متماثلة في الاجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: التضخم، التطور المالي، نموذج (NARDL)، الاقتصاد الليبي .

Abstract:

The relationship between inflation and financial development still attracts the attention of many economists, but this relationship has not been resolved yet. This study attempts to find out the relationship between the rate of inflation and the development in financial Sector in the Libyan economy, by applying linear and Non-linear autoregressive distributed lag model during to the period (1990-2021). The results revealed the existence of a linear relationship in the short and long term between the variables of the study, where the inflation rate had a negative impact on the financial development in the short and long term using the (ARDL) model. The (NARDL) model tests also revealed that the effects of the inflation rate on the development in the financial Sector are not symmetrical in the long term.

Keywords: Inflation The Development of The Financial Sector, The NARDL model, Libyan economy.

مجلـة جامعة درنـة للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
المجلـد الأول
العدد الثانـي
سبتمبر 2023

1.مقدمة:

يحظى موضع العلاقة بين التضخم وتطور القطاع المالي باهتمام العديد من الاقتصاديين، وذلك لما للقطاع المالي الكفء بشقيه (المصرفي والأسواق المالية) من أهمية بالغة في تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال ما يقوم به من وظائف مثل: تعبئة المدخرات وتوجيهه نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية، خفض تكاليف المعلومات والمعاملات، كذلك تنويع المخاطر، التي تعمل على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وفي المقابل قد يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى عرقلة أداء النشاط الاقتصادي من بوابة القطاع المالي، نتيجة ما يسببه ارتفاع معدل التضخم من آثار ضارة وسلبية على تطور القطاع المالي حيثُ يعمل على خفض القيمة الحقيقية للودائع المصرفية أي يقلل من تعبئة المدخرات وتراكم رأس المال، وبالتالي انخفاض الاستثمار، الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف المعلومات والمعاملات وعدم إمكانية التنبؤ، وتدخل الحكومات بفرض قيود على القطاع المالي عن طريق وضع سقف لأسعار الفائدة على الودائع والقروض، ورفع نسبة الاحتياطي القانوني لدى المصارف، وهذا من شأنه يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

تعرض الاقتصاد الليبي لمشكلة التضخم مثله مثل الاقتصادات النامية الأخرى، حيث تعرض خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي إلى ارتفع معدل التضخم حتى بلغ عام 1994 نحو 13.43% تقريبًا، وكان متوسط معدل التضخم لهذه الفترة من عام 1990 إلى عام 2000 تقريبًا 8.16%، بينما انخفض متوسط معدل التضخم في بداية الألفية الجديدة من عام 2001 إلى عام 2010 بنحو 0.60% تقريبًا، ثم أخذ في الارتفاع حتى وصلت أعلى قيمة له 25.9% في عام 2016، وبلغت نسبة متوسط معدل التضخم في الفترة من عام 2011 إلى عام 2021 تقريبًا 9.45%(مصرف ليبيا المركزي،2022).

نظرا للدور المهم لتطور القطاع المالي في تنشيط الحركة الاقتصادية والنهوض بالتنمية الاقتصادية من خلال تجميع المدخرات من مصادر مختلفة، قد سعت الدولة الليبية إلى تطوير قطاعها المالي بشقيه (المصرفي والسوق المالي) على غرار الدول المتقدمة والنامية، لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي من خلال تنشيط بيئة الاستثمار فقد قامت الدولة الليبية بحزمة من الإصلاحات الهامة في القطاع المالي، ومن هذه الإصلاحات صدور قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لعام 1993 والقانون رقم (1) لعام 2005 بشأن إعادة هيكلية المصارف التجارية وما تبعها من تعديلات وإصلاحات، وكذلك القرار رقم (134) لعام 2006 بشأن تأسيس سوق الأوراق المالية الليبي، والقانون رقم (46) لعام 2012 بشأن تعديل بعض أحكام قانون رقم (1) لعام 2005 بشأن المصارف، إضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية، وقانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية، وذلك من أجل تمكين

القطاع المالي للقيام بدور فعال في عملية تعبئة وجذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي، إلا أن ارتفاع معدل التضخم قد يحول دون ذلك التطور المرجو للقطاع.

بناءً على ما سبق ، تأتي هذه الدارسة لمحاولة معرفة ما إذا كان لهذه التغيرات التي حدثت في معدل التضخم أثر على تطور القطاع المالي في ليبيا، لذلك تحاول هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الآتي:

هل لمعدل التضخم أثر سلبي على تطور القطاع المالي الليبي خلال الفترة (1990–2021)؟

2.فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية التالية:

- **لا يوجد أثر سلبي لمعدل التضخم على تطور القطاع المالي الليبي خلال الفترة (1990–2021).**

3.هدف الدراسة:

هدف هذه الدراسة إلى تشخيص ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي وذلك لمعرفة الأثر الحقيقي لمعدل التضخم باعتباره من المؤشرات الاقتصادية الهامة على تطور القطاع المالي في ليبيا مما يتيح لهذه الدراسة تقديم مجموعة من الاقتراحات والتحليلات المفسرة لهذه العلاقة يمكن ان تساعد في رسم السياسات الاقتصادية.

4.أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها المتمثل في الاثار المترتبة لمعدل التضخم على تطور القطاع المالي الليبي، خاصةً مع محدودية الدراسات الليبية في هذا الموضوع على حد علم الباحثين، كذلك ما قد توفره هذه الدراسة من معلومات تفتح المجال للبحث العلمي للمهتمين بهذا الموضوع، والخروج بمجموعة من النتائج التي قد توجه أصحاب القرار إلى اتخاذ مجموعة من السياسات المناسبة من أجل تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

5.منهجية الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج التحليلي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة غير الخطي Non-linear autoregressive distributed lag model (NARDL) الذي طوره Shin et al. (2014)، لقياس التأثيرات غير المتماثلة بين كل من معدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي والتطور المالي، وذلك من خلال السلسلة الزمنية من 1990-2021. المتحصل عليه من البنك الدولي ومصرف ليبيا المركزي، وللوصول إلى النتائج تم الاستعانة ببرنامج Eviews13 المختص بتطبيق منهجيات الاقتصاد القياسي.

6.الدراسات السابقة:

سنتطرق هنا لجملة من الدراسات السابقة التي قامت بدراسة العلاقة بين التضخم وتطور القطاع المالي:

- دراسة **(Akosah, 2013)**: سعت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التضخم والتطور المالي في غانا خلال الفترة 1964–2012، اعتمدت على نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM واختبار السببية Granger، واستخدمت عرض النقود الواسع والائتمان المقدم من المصارف التجارية للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن التطور المالي والتضخم كمتغيرات للدراسة. توصلت النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين التضخم والتطور المالي في الأجل الطويل، في المقابل كان الأثر ضعيف للتطور المالي على التضخم، كما بين اختبار السببية في الأجل القصير وجود علاقة تبادلية بين التضخم والائتمان الخاص.
- دراسة **(Mahyar, 2017)**: ناقشت هذه الدراسة أثر التضخم على مؤشرات التطور المالي في إيران خلال الفترة 2000–2015، بالاعتماد على اختبار Johansen للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ VECM، استخدمت مؤشر التضخم كمتغير مستقلة، وعرض النقود الواسع وإجمالي الودائع المصرفية وديون القطاع الخاص جميعها كنسبة من الناتج المحلي، وإجمالي ودائع المصارف الخاصة إلى اجمالي الودائع المصرفية، وديون القطاع الخاص إلى إجمالي الديون كمتغيرات للتعبير عن التطور المالي. توصلت النتائج إلى وجود أثر سلبي للتضخم على عرض النقود الواسع، وأثر إيجابي على إجمالي الودائع، أما المتغيرات الأخرى للتطور المالي لا يوجد علاقة بينها وبين التضخم وذلك لعدم معنوية المعلمات.
- دراسة **(Sanusi et al, 2017)**: سلطت هذه الدراسة الضوء على العلاقة بين التضخم والتطور المالي في جنوب أفريقيا من خلال سلسلة زمنية شهرية للفترة من 2007–2016، وذلك بتطبيق نموذج ARDL واختبار السببية Granger، تم اعتماد مؤشر التضخم وعرض النقود الواسع والائتمان المقدم للقطاع الخاص كمتغيرات للدراسة. تشير النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين التضخم والائتمان المقدم للقطاع الخاص كمؤشر للتطور المالي، كذلك وجود سببية بين التضخم والائتمان المقدم للقطاع الخاص.

- دراسة **(Alhasadi, 2019)**: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التضخم على الاقتصاد الليبي بعد ثورة الربيع العربي خلال الفترة 2011–2018. جمعت الدراسة بين المنهج الوصفي والتحليلي. تستند بيانات الدراسة إلى المنشورات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي. وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الليبي يشهد ارتفاعاً في مستويات الأسعار نتيجة لعدد من العوامل أهمها

الأحداث التي وقعت في ليبيا خلال الفترة 2011-2018. مع استمرار الاضطرابات السياسية في البلاد سيؤدي إلى تفاقم أزمة التضخم في البلاد.

- دراسة **(كميليه، 2021):** تناولت هذه الدراسة العلاقة بين التضخم والتطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1980–2018، وقد استخدمت نموذج تصحيح الخطأ VECM، وسببية جرانجر. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة عكسية في الأجل القصير بين متغيرات الدراسة، إضافة إلى وجود سببية أحادية الاتجاه تتجه من التضخم إلى عرض النقود والائتمان المقدم للقطاع الخاص، في حين لا توجد سببية من التضخم إلى مؤشر الانفتاح التجاري أو العكس.
- دراسة **(Batayneh et al, 2021):** حاولت هذه الدراسة تحليل أثر التضخم على تطوير القطاع المالي في الأجل القصير والطويل في الاقتصادي الأردني خلال الفترة 1993–2018، وذلك بواسطة أنموذج ARDL، استخدمت كلًا من معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة، والائتمان المقدم من المصارف للقطاع الخاص كمتغير تابع يعبر عن التطوير المالي، أكدت النتائج على وجود أثر سلبي لمعدل التضخم في الأجل القصير والطويل على تطوير القطاع المالي.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها طبقت على الاقتصاد الليبي لمعرفة أثر التضخم على تطور القطاع المالي وكذلك الفترة التي قامت بدراستها حيث شهد الاقتصاد الليبي الكثير من التغيرات خلال الفترة 1990-2021، وايضا استخدمت الدراسة الحالية نموذج (NARDL) وهو يختلف عن النماذج المستخدمة في الدراسات السابقة.

7.الإطار النظري للتطور المالي والتضخم:

- **التطور المالي**

توجد صعوبة في إيجاد تعريف واحد شامل ومُحدد للتطور في القطاع المالي في الأدبيات الاقتصادية، وذلك نظراً للتباين النسبي للأنظمة المالية المتبعة على مستوى مختلف الدول (خليل، 2022).

من وجهة نظر Shaw (1973) يعد القطاع المالي متطوراً عندما يكون "تراكم الأصول المالية بوتيرة أسرع من تراكم الأصول غير المالية"(بورعدة، 2017).

كما عرف (ماير، وآخرون، 2002) التطور المالي بأنه التحسينات الكمية والنوعية في الخدمات المالية بين المقرضين والمقترضين بشكل كفء عبر تطور المؤسسات المالية بكافة أشكالها وأنواعها.

حسب تقرير (Department for International Development, 2004) يعد القطاع المالي متطوراً إذا توفرت فيه المعايير التالية: –

1. تحسين مستويات الكفاءة والمنافسة.
2. زيادة كمية الخدمات المالية وتحسين نوعيتها.
3. زيادة حجم المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي.
4. زيادة نسبة الأموال المتاحة من خلال القطاع المالي.
5. مدى قدرة تخصيص رأس المال من قبل مؤسسات القطاع المالي للقطاع الخاص، والاستجابة للسوق.
6. تحسين تنظيم واستقرار القطاع المالي.
7. تزايد نسبة السكان الذين يتحصلون على الخدمات المالية والحد من الفقر.

بعد تعريف التطور المالي، نأتي الآن لنتطرق لمؤشر من أهم المؤشرات التي تعبر عن التطور المالي وهو الائتمان المقدم من المصارف التجارية للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن هذا المؤشر تم استخدامه بشكل كبير في الادبيات السابقة، لأنه يقيس كفاءة القطاع المالي من خلال توجيه القروض إلى الاستثمارات ذات الإنتاجية العالية، فزيادة نسبة هذا المؤشر تعني توسع الخدمات المالية أي تطور القطاع المالي في الاقتصاد (خلف، 2011).

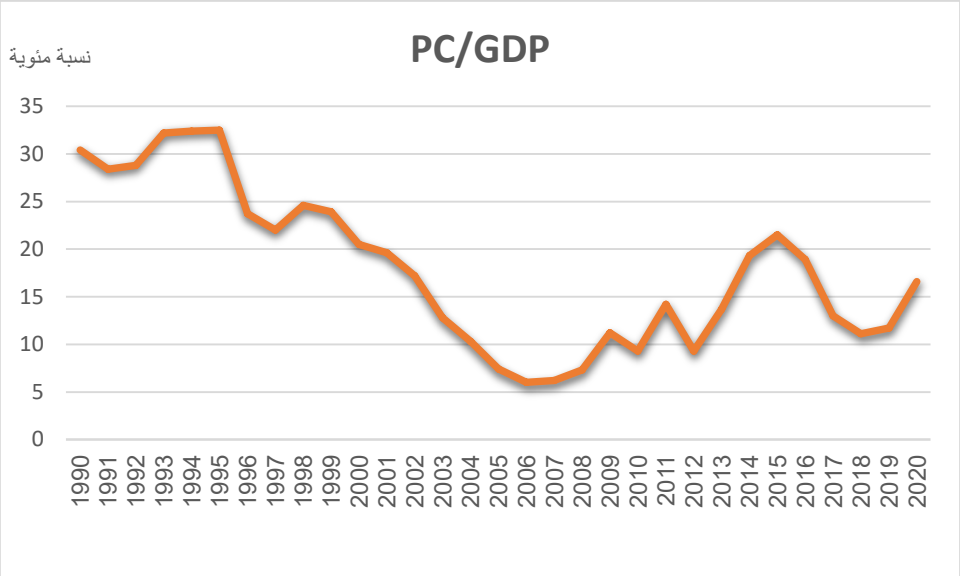

الشكل رقم (1): الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

بالنظر إلى الشكل رقم (1) نجد أن نسبة هذا المؤشر كانت مرتفعة في بداية الفترة حيث بلغت أعلى قيمة 32.5% في عام 1995، ثم انخفضت هذه النسبة بشكل حاد حتى بلغت عام 2006 نحو 6% وهي أقل

قيمة طيلة فترة الدراسة؛ نتيجة زيادة مساهمة القطاع العام وانخفاض مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ثم عادت نسب هذا المؤشر ترتفع حتى بلغت أعلى قيمة في عام 2015 بنحو 21.5%؛ راجع هذا لانخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسبب ما تعرض له الاقتصاد الليبي بعد أحداث عام 2011.

- **التضخم**

يمكن تعريف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة واحدة، ويتضح من هذا المفهوم أنه ليس كل ارتفاع يعد تضخمًا، حيث يتوفر مفهوم التضخم على شرطين الأول الشمول أي ضرورة ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات، والثاني الاستمرارية أي الزيادة في الأسعار تكون مستمرة لسنة أو أكثر (الأصفر ومحمد، 2020).

يميز الاقتصاديين بين أربعة أنواع للتضخم تتمثل في (رحومة والصالحي، 2019، ص116):

1. التضخم المرغوب: وهو الذي تشكل فيه نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار أقل من (2%)، ويودي بذلك إلى تشجيع المنتجين على زيادة إنتاجهم للمحافظة على مستوى ملائم للمعيشة.
2. التضخم الزاحف: أي المتدرج وهو أدنى مستويات التضخم غير المرغوب، حيث تبدأ الزيادة في الأسعار بشكل بطيء وتدريجي، ويستغرق فترة زمنية طويلة نسبيًا، ويتراوح بين (2-3%)، وظهر هذا النوع في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا في خمسينيات القرن العشرين التي ساد فيها الرواج الاقتصادي.
3. التضخم الكامن: أي المكبوت الذي تكون نسبته مرتفعة قد تصل إلى (100%)، ويتم تخفيف تأثيره على الأفراد لاعتماد الإجراءات الحكومية والسياسات الاقتصادية كاستخدام سياسة تجميد الأسعار والدعم الحكومي ونظام البطاقة التموينية، وظهر هذا النوع في اقتصاديات أوروبا الغربية خلال الحرب العالمية الثانية، وكذلك العديد من الدول الاشتراكية والدول النامية.
4. التضخم الجامح: أي المفرط الذي يمثل ذروة التضخم والذي تزداد فيه سرعة تداول النقود، وتتوقف فيه وظيفة النقود كمستودع للقيمة وهو غير مسيطر عليه ويؤدي إلى تدهور القيمة الشرائية للنقود وربما انهيار النظام النقدي، مثلما حدث في المانيا خلال الفترة (1922-1924)، وهنغاريا في عام 1945 إذا تجاوزت معدلات التضخم (100%).

بعد تعريف التضخم وأنواعه، نقوم في هذه الخطوة بتحليل والتعرف على ما حدث لمعدل التضخم خلال فترة الدراسة في الاقتصاد الليبي.

يلاحظ من الشكل رقم (2) في الاسفل تذبذب معدل التضخم على فترات ومنية مختلفة وذلك بسبب التأثير المباشر لعمليات النفط واسعاره العالمية حيث سوف نقوم بتقسيم هذا التذبذب لكل فترة على حده:

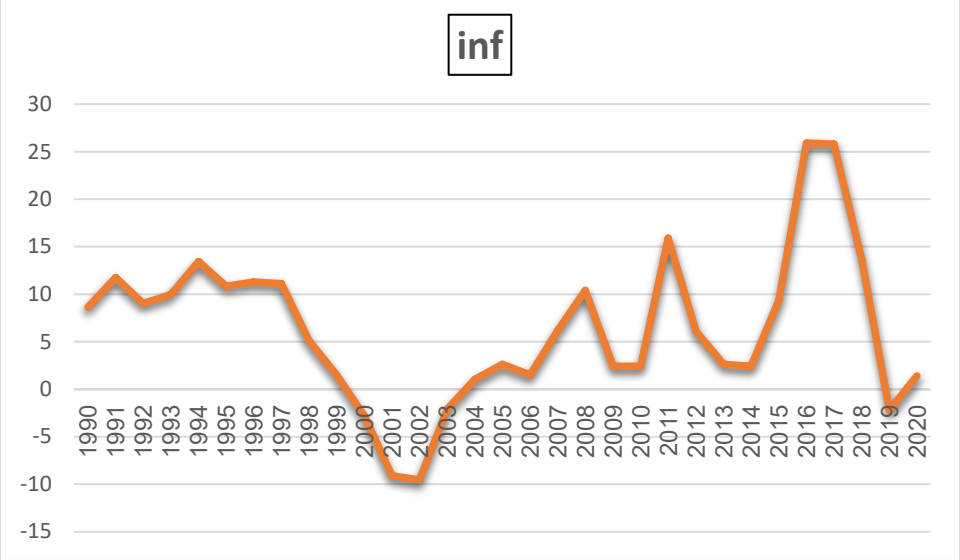

الشكل رقم (2): معدل التضخم

خلال الفترة 1990–1998 وهي التي تم فيها فرض الحصار على الدولة الليبية بقرار من مجلس الامن التابع للأمم المتحدة، الذي ادى إلى عدم امكانية بيع النفط بالطريقة المعتادة والذي انعكس على عملية تدفق ايرادات عوائد النفط، وبما ان الاقتصاد الليبي يعتمد على مصدر وحيد هو النفط فبالتالي القيمة الحقيقية للعملة ترتبط بشكل مباشر بأسعار العملات الاجنبية، واثر هذا الحصار بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار حيث كان نظام سعر الصرف في هذه الفترة هو بالسعر التجاري الذي تم إقراره والعمل به لأغراض معينة منذ عام 1994 حتى بداية عام 1999.

اما فترة 1999–2002 قام مصرف ليبيا المركزي منذ يوم 1999/2/14م وحتى نهاية عام 2001 بتنفيذ برنامج تم بموجبه بيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية والتجارية عن طريق المصارف التجارية، دون فرض أي قيود على الصرف وفقاً لأسعار البيع التي يُحددها مصرف ليبيا المركزي، وقد عرف سعر الصرف الجديد باسم "سعر الصرف الخاص المعلن" الذي أُستخدم بجانب سعر الصرف الرسمي.

وفي فترة 2003–2010 حدث ارتفاع في اسعار النفط وكان هذا الارتفاع غير مسبوق على مستوى السوق العالمي للنفط، كذلك حدوث الأزمة العالمية التي اثرت ايضاً بشكل مباشر على معدلات التضخم

وسعر الفائدة وارتفعت فيها العملات الأجنبية سلة العملات مقابل العملة المحلية، وخلال فترة الأزمة العالمية 2008–2010 شهد الاقتصاد الوطني ركود اقتصادي ادى إلى انخفاض في مستوى العام للأسعار نتيجة انخفاض جذب الطلب.

اما فترة 2011–2013 شهدت ارتفاع في الاسعار ومعدلات التضخم بشكل كبير نتيجة احداث ثورة فبراير واغلاقات النفط والتوسع في الإنفاق العام غير المسبوق ادى إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

ونتيجة للأوضاع السياسية والأمنية في البلاد خلال الفترة 2014–2018 ادت إلى اغلاق الحقول النفطية، علاوة على ذلك حدوث الانقسام المؤسسي خصوصًا في المؤسسات الاقتصادية وعلى رأسها مصرف ليبيا المركزي الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على اداء السياسات المالية والنقدية والتجارية. وتنامي السوق الموازي للعملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وبالتالي حدوث ارتفاع غير مسبوق للسوق الموازي وكذلك للمستوى العام للأسعار وظهور الدين العام.

شهدت فترة 2018–2021 تدخل المجلس الرئاسي بإصدار القرار رقم (1) لتحديد قيمة الرسم المفروض على مبيعات النقد الأجنبي بنسبة 183%، وعودة إنتاج النفط تدريجياً وكذلك صدور قرار مجلس مصرف ليبيا المركزي رقم (1) لسنة 2020 لتوحيد سعر الصرف لكافة الأغراض الحكومية والتجارية والشخصية عند 4.48 دنانير للدولار بدءًا من يناير 2021. ادى ذلك إلى استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار.

من خلال ما تقدم يتضح ارتباط سعر الصرف بشكل مباشر بكميات انتاج النفط واسعاره العالمية.

العلاقة بين التضخم والقطاع المالي:

تعتبر العلاقة بين التضخم وتطور القطاع المالي من القضايا المهمة التي أهتم بها العديد من الاقتصاديين، نظرًا لما للتضخم من آثار سلبية على القطاع المالي، فإن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى الانخفاض في القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية، أي انخفاض القيمة الحقيقة للودائع المصرفية للأفراد والشركات والاحتياطيات النقدية للقطاع المصرفي، كما يعمل على الحد من توقيع عقود مالية طويلة الأجل، وزيادة تكلفة الاحتفاظ بالنقود كسيولة لدى الأفراد مما يؤدي إلى قيامهم بتحويلها إلى أصول حقيقية مثل العقارات والذهب، وهذا ما يترتب عليه انخفاض نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ الأمر الذي يؤدي إلى ضعف أداء القطاع المالي (الشوربجي، 2006).

كذلك ارتفاع تكاليف المعلومات والمعاملات نظرًا لصعوبة التنبؤ بالتكاليف والأرباح،نتيجة ارتفاع معدل التضخم، وبالتالي يعيق تحقيق التنمية الاقتصادية، كما يصاحب ارتفاع معدل التضخم تدخل الحكومات عن طريق تقييد وكبح القطاع المالي، حيث تقوم بفرض قيود على القطاع المالي من خلال وضع أسقف

على أسعار الفائدة، وفرض نسبة احتياطي قانوني مرتفعة، وفرض ضرائب على أرباح المؤسسات المالية الوسيطة (الشوربجي، 2006).

أكدت العديد من الدراسات التجريبية التي قامت باختبار هذه العلاقة الأثر السلبي للتضخم على أداء القطاع المالي، ووضعت شرطًا أساسيًا وهو ضرورة التحكم في معدلات التضخم –أي استقرار–الأسعار للتطور المالي، ومنها دراسة كل من (Boyd et al, 2001)، ودراسة (Huybens and Smith, 1999)، ودراسة (Ghazouani and Naser, 2004)، ودراسة (Santos, 2014) ودراسة (Khan, 2015).

8.الجانب القياسي من الدراسة:

– منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة غير الخطي Non-linear autoregressive distributed lag model (NARDL) الذي طوره Shin et al. (2014)، لقياس التأثيرات غير المتماثلة بين كل من معدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي وتطور القطاع المالي، يعتبر هذا النموذج امتداد وتوسع للتقدير الخطي لأسلوب الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag (ARDL)الذي طوره Pesaran et al, (2001) ، بحيث يأخذ بعين الاعتبار احتمالية اللاخطية في تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع سواء في الأجل القصير الطويل.

يتميز نموذج (NARDL) مثله مثل نموذج (ARDL) بقياس التأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل short and Long run في معادلة واحدة، كما لا يتطلب بالضرورة إلى سلاسل زمنية طويلة مقارنةً بأسلوب التكامل المشترك غير الخطي (TAR or MTAR) (المصبح، 2020).

كذلك لا يحتاج نموذج (NARDL) ان تكون جميع المتغيرات متكاملة بنفس الرتبة، حيث يسمح بأن تكون المتغيرات المقدرة متكاملة سواء عند المستوى I(0) او عند الفرق الأول I(1) او خليط بينهما، ولا يأخذ في الحسبان السلاسل المستقرة في الفرق الثاني، بالإضافة إلى أنه يمكننا من الكشف عن التكامل المشترك الضمني Granger and Yoon, (2002)، أي أنه يتجنب حذف العلاقات غير الملموسة بين الظاهرة والعوامل المفسرة لها بالافتراض الجزافي بخطية العلاقة بينهما. بحيث يقوم باختبار فرضية مركبة فيما إذا كانت العلاقة بين المتغيرين هي علاقة تكامل مشترك خطي أو غير خطي او لا توجد علاقة تكامل مشترك بينهما (المصبح، 2020).

عليه، لتوضيح معادلة نموذج (NARDL) ننطلق من معادلة نموذج (ARDL) التي تأخذ الشكل التالي:

$$\Delta yt = \mu - \rho yt{-}1 + \theta xt{-}1 + \sum_{i=1}^{p-1} aj\Delta(t{-}j) + \sum_{i=0}^{p-1} \pi j\Delta y(t{-}j) + \varepsilon t \ \ldots\ldots (1)$$

ويقوم نموذج (NARDL) الذي طوره Shin et al. (2014) بتقسيم التغيرات الموجبة والتغيرات السالبة في المتغير المستقل، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

$$Xt = X0 + Xt{+} + Xt{-} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

$X_t^+, X_t{-}$ تعبر عن المجاميع الجزئية للتغيرات السالبة والموجبة للمتغير المستقل Xt.

بالتالي تصبح المعادلة بالشكل التالي:

$$Y_t = a + \beta^+ X_t^+ + \beta^- X_t^- + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

β^+, β^- تعبر عن المعلمات الغير المتماثلة في الأجل الطويل.

ويتم حساب X_t^+, X_t^- على النحو التالي:

$$X_t^+ = \Sigma_{j=1}^{t} \Delta X_j^+ = \Sigma^t{}_{j=1} \max(\Delta X_j, 0)\ ,\ X_t^- = \Sigma_{j=1}^{t} \Delta X_j^- = \Sigma^t{}_{j=1} \min(\Delta X_j, 0) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

وبالتالي يمكن إعادة الصياغة العامة لنموذج NARDL وفق نهج Pesaran et al, (2001) في المعادلة رقم (1) كما يلي:

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} + \theta_j^+ x^+{}_{t-1} + \theta_j^- x^-{}_{t-1} + \sum_{j=1}^{p-1} \phi_t y_{t-1} + \sum_{j=1}^{p-1} (\nu_j^+ \Delta x^+{}_{t-j} + \nu_j^- \Delta x^-{}_{t-j}) + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

بعد الاطلاع على الادبيات الاقتصادية والدراسات السابقة منها دراسة (Boyd et al, 2001) ودراسة (Khan et al, 2006) تم صياغة النموذج على النحو التالي:

$$\Delta \text{Pc/Gdp}_t = \rho \text{Pc/Gdp}_{t-1} + \theta_j^+ \text{Inf}^+{}_{t-1} + \theta_j^- \text{Inf}^-{}_{t-1} + \theta_j^+ \text{Rer}^+{}_{t-1} + \theta_j^- \text{Rer}^-{}_{t-1} \sum_{j=1}^{p-1} \phi_t y_{t-1} + \sum_{j=1}^{p-1} (\nu_j^+ \Delta \text{Inf}^+{}_{t-j} + \nu_j^- \Delta \text{Inf}^-{}_{t-j}) + \sum_{j=1}^{p-1} (\nu_j^+ \Delta \text{Rer}^+{}_{t-j} + \nu_j^- \Delta \text{Rer}^-{}_{t-j}) + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

حيث أن:

Pc/Gdp: الائتمان المقدم للقطاع الخاص من المصارف التجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر يعبر عن تطور القطاع المالي (المتغير التابع).

Inf: معدل التضخم (المتغير المستقل الأساسي).

Rer: سعر الصرف الحقيقي (المتغير المستقل الضابط).

مصدر البيانات: (البنك الدولي، مصرف ليبيا المركزي).

-النتائج والمناقشة

قبل البدء في خطوات التقدير يجب اختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة:

- **اختبار جذر الوحدة**

يستخدم اختبار جذر الوحدة (UR) لتحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المختلفة بالنموذج، هذه الدراسة اعتمدت على اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dicky Fuller(ADF)، واختبار (Phillips-Perron (PP)، حيث تمكننا هذه الاختبارات من معرفة المستوى الذي يمكن أن تكون عليه السلسلة الزمنية مستقرة، ويمكن توضيح هذه الاختبارات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1): اختبار جذر الوحدة للتغيرات محل الدراسة

الاختبار	المتغيرات	المستوى I(0)			الفرق الأول I(1)			حالة التكامل
		Prob			Prob			
		حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	
ADF	PC/GDP	[-1.643] (0.4487)	[-1.217] (0.8885)	[-1.365] (0.1561)	[-4.333] *(0.0020)	[-4.383] *(0.0084)	[-4.383] *(0.0001)	I(1)
	INF	[-3.249] **(0.0271)	[-3.285] (0.0887)	[-1.939] (0.0514)	[-5.113] *(0.0003)	[-5.016] *(0.0020)	[-5.214] *(0.0000)	I(1)
	RER	[-1.311] (0.6110)	[-0.737] (0.9605)	[-0.293] (0.5715)	[-4.060] *(0.0039)	[-4.236] **(0.0118)	[-4.115] *(0.0002)	I(1)
PP	PC/GDP	[-1.630] (0.4550)	[-1.194] (0.8935)	[-1.390] (0.1494)	[-4.217] *(0.0027)	[-4.399] *(0.0081)	[-4.299] *(0.0001)	I(1)
	INF	[-2.218] (0.2042)	[-2.151] (0.4979)	[-1.849] (0.0621)	[-6.385] *(0.000)	[-6.172] *(0.0001)	[-6.361] *(0.0000)	I(1)
	RER	[-1.468] (0.5356)	[-1.010] (0.9274)	[-0.431] (0.5186)	[-4.042] *(0.0041)	[-4.222] **(0.0122)	[-4.097] **(0.0002)	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثين. -ملاحظة: -الفرضية الصفرية: المتغير له جذر وحدة. -ما بين الاقواس () قيمة Prob، و [] قيمة T-Statistic. و* و ** تعني المعنوية عند مستوى 1% و5% على التوالي.

وفقًا للنتائج المبينة من خلال الجدول رقم (1) أن السلاسل الزمنية محل الدراسة غير مستقرة عند المستوى I(0)، نظرًا لقبول الفرض الصفري الذي ينص على أن السلاسل الزمنية تحتوي على جذر وحدة عند مستوى معنوية 1% و5%، بينما تم رفض الفرض الصفري عند الفرق الأول I(1)، وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن السلاسل الزمنية محل الدراسة لا تحتوي على جذر الوحدة عند مستوى معنوية 1% و5%.

- **اختبار الحدود للتكامل المشترك**

للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) يتم استخدام اختبار الحدود (Bound Tests) وفق إحصائية (F-statistic)، قبل إجراء هذا الاختبار نقوم بتحديد فترة الإبطاء المثلى، ذلك بالاعتماد على معيار (AIC) حيث يلاحظ أن أفضل فترة إبطاء لنموذج (ARDL) هي (1.1.0) ونموذج (NARDL) هي (1.1.1.0.1).

الجدول رقم (2): اختبار الحدود (Bound Tests) للنموذجين

نموذج ARDL				نموذج NARDL			
القيم الحرجة	الحدود العليا	K	F.statisic	القيم الحرجة	الحدود العليا	K	F.statisic
%1	6.36	2	[5.4291]	%1	5.06	4	[5.8933]
%2.5	5.52			%2.5	4.49		
%5	4.85			%5	4.01		
%10	4.14			%10	3.52		
القيم الحرجة	الحدود العليا	K	T.statisic	القيم الحرجة	الحدود العليا	K	T.statisic
%1	4.1	2	[3.8892]	%1	4.6	4	[5.8933]
%2.5	3.8			%2.5	4.26		
%5	3.53			%5	3.99		
%10	3.21			%10	3.66		
النتيجة	وجود تكامل مشترك			النتيجة	وجود تكامل مشترك		

المصدر: من إعداد الباحثين. –ملاحظة: –الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل.

يعرض الجدول رقم (2) نتائج اختبار الحدود (Bound Tests)، يلاحظ أن قيمة (F-statistic) للنماذج بلغت 5.4291 لنموذج (ARDL) و5.8933 (NARDL) وهي تتجاوز الحدود العليا عند مستوى معنوية 5% بالنسبة للنموذجين، مما يعني رفض الفرض الصفري الذي ينص بعدم وجود علاقة تكامل مشترك تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع، وقبول الفرض البديل الذي ينص بعكس ذلك. بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة في النموذجين، ننتقل في الخطوة التالية إلى تقدير العلاقات الخطية وغير الخطية.

- **تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل نموذج ARDL**

يعرض الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة الخطية في الأجل القصير والأجل الطويل لنموذج (ARDL).

الجدول رقم (3): تقدير العلاقة في الأجل القصير والطويل لنموذج ARDL

معلمات الأجل القصير ARDL				
المتغيرات	Coeff.	Std.Error	T-Statistic	Prob.
C	15.84491	4.184342	3.786715	0.0009
PC/GDP(-1)	**-0.447578**	**0.115079**	**-3.889297**	**0.0007**
INF(-1)	-0.174069	0.083399	-2.087185	0.0472
RER	-5.151452	1.464291	-3.518053	0.0017
D(INF)	0.070450	0.088719	0.794082	0.4346
معلمات الأجل الطويل ARDL				
المتغيرات	Coeff.	Std.Error	T-Statistic	Prob.
INF	-0.388912	0.186131	-2.089461	0.0470
RER	-11.50962	1.871919	-6.148570	0.0000
EC = PC/GDP - (-0.3889INF -11.5096RER)				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews-13.

يلاحظ من نتائج الجدول التأكيد على دقة وصحة العلاقة التوزانية في الأجل الطويل وهذا ما تبينه معلمة تصحيح الخطأ التي تساوي 0.447578- وهي سالبة ومعنوية عند مستوى 5%، أي أن سرعة تعديل الأخطاء والعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل تتم بمعدل 44% أي يستغرق حوالي (2.23= 1/0.447578) سنتين وشهرين.

كذلك يشير الجدول على وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية بين كل من معدل التضخم والتطور المالي في الأجل الطويل، حيث أن زيادة معدل التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض التطور المالي بنسبة 0.388912%، ايضًا كان لسعر الصرف الحقيقي أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على التطور المالي في الأجل الطويل، فكلما زاد سعر الصرف بنسبة 1% يعمل على انخفاض التطور المالي بنسبة 11.50962%.

- **تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل نموذج NARDL**

في هذه الخطوة نقوم بتقدير العلاقة غير الخطية في الأجل القصير والأجل الطويل بالنسبة لنموذج (NARDL).

الجدول رقم (4): تقدير العلاقة في الأجل القصير والطويل لنموذج NARDL

معلمات الأجل القصير NARDL				
المتغيرات	Coeff.	Std.Error	T-Statistic	Prob.
C	20.64872	5.001970	4.128116	0.0005
PC/GDP(-1)	**-0.623949**	**0.153347**	**-4.068864**	**0.0006**

INF_POS(-1)	-0.829566	0.230697	-3.595904	0.0018
INF_NEG(-1)	-0.018273	0.103691	0.176226	0.8619
RER_POS	-3.209840	1.601433	-2.004354	0.0588
RER_NEG(-1)	-28.53859	7.303177	-3.907696	0.0009
D(INF_POS)	-0.153443	0.217667	-0.704945	0.4890
D(INF_NEG)	0.313528	0.185665	1.688681	0.1068
D(RER_NEG)	-9.788853	8.462303	-1.156760	0.2610
معلمات الأجل الطويل NARDL				
المتغيرات	Coeff.	Std.Error	T-Statistic	Prob.
INF_POS	-1.329540	0.459204	-2.895316	0.0089
INF_NEG	-0.029286	0.168884	-0.173409	0.8641
RER_POS	-5.144391	2.085290	-2.466991	0.0228
RER_NEG	-45.73863	13.08834	-3.494608	0.0023
EC = PC/GDP - (-1.3295INF_POS -0.0293INF_NEG -5.1444RER_POS -45.7386RER_NEG)				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews-13.

تشير نتائج الجدول رقم (4) على دقة وصحة العلاقة التوزانية في الأجل الطويل وهذا ما تبينه معلمة تصحيح الخطأ التي تساوي 0.623949- وهي سالبة ومعنوية عند مستوى 5%، أي أن سرعة تعديل الأخطاء والعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل تتم بمعدل 62% أي يستغرق حوالي (1.60= 1/0.623949) سنة وستة أشهر.

في حين أن التغيرات الموجبة لمعدل التضخم كان لها أثر سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% على تطور القطاع المالي في الأجل الطويل، حيث أن التغيرات الموجبة لمعدل التضخم تعمل على تخفيض التطور المالي بمقدار 1.329540%، بينما التغيرات السالبة لمعدل التضخم كان لها أثر سلبي ولكن غير معنوي عند مستوى 5% على تطور القطاع المالي في الأجل الطويل، فعندما تحدث تغيرات سالبة لمعدل التضخم تعمل على تخفيض تطور القطاع المالي بمقدار 0.029286%، كما كان للتغيرات الموجبة والسالبة لسعر الصرف الحقيقي أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% على تطور القطاع المالي في الأجل الطويل، فالتغيرات الموجبة لسعر الصرف الحقيقي تؤدي إلى تخفيض تطور القطاع المالي بمقدار 5.144391%، والتغيرات السالبة تؤدي إلى انخفاض التطور المالي بمقدار 45.73863%.

- **اختبار التماثل (Wald Test)**

يقوم هذا الاختبار بالكشف عن معلمات التغيرات الموجبة وتساويها مع معلمات التغيرات السالبة أو لا، أي توضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع هل هيا خطية (متماثلة) أو غير خطية (غير متماثلة).

الجدول رقم (5): اختبار التماثل (Wald Test)

الفترة	المتغيرات	F-statistic	Prob.	نتيجة العلاقة
الأجل الطويل	INF	10.4769	0.0041	لا يوجد تماثل
	RER	10.2886	0.0044	لا يوجد تماثل
الأجل القصير	INF	2.29588	0.5925	يوجد تماثل
	RER	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews-13. ملاحظة: -الفرضية الصفرية: يوجد تماثل.

توصلت النتائج إلى أنه في الأجل الطويل كانت العلاقة غير متماثلة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، مما يعني رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الذي ينص على عدم تماثل المعلمات عند مستوى معنوية 5%، أي أن العلاقة في الأجل الطويل بين متغيرات الدارسة غير خطية، بينما في الأجل القصير كانت معلمات معدل التضخم متماثلة أي أن علاقته بالتطور المالي خطية لكنها غير مهمة نظرًا لعدم معنوية المعلمات عند مستوى 5%، كذلك لا يوجد أي صدمات موجبة لسعر الصرف على تطور القطاع المالي في الأجل القصير أي لا يمكن إجراء اختبار التماثل لهذا المتغير.

- **الاختبارات التشخيصية للنموذجين:**

للكشف على المشاكل القياسية استخدمت الدراسة عدة اختبارات منها اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التباين واختبار التوزيع الطبيعي، بعد الفحص أكدت النتائج قبول الفرض الصفري أي لا توجد مشكلة للاختبارات الثلاثة، وخلو النماذج من المشاكل القياسية، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): الاختبارات التشخيصية للنموذجين

الاختبارات التشخيصية	نموذج ARDL		نموذج NARDL	
نوع المشكلة والاختبار المستخدم	F-statistic	Prob.	F-statistic	Prob.
Serial Correlation/LM Test: Breusch-Godfrey	0.800313	0.4613	1.128827	0.3453
(ARCH)	0.533472	0.4714	3.179475	0.0862
Normality Test: Jarque-Bera Test	1.041861	0.5939	0.243742	0.8852

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews-13. ملاحظة: -الفرضية الصفرية: لا توجد مشكلة.

- **اختبارات الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL ونموذج NARDL**

للتأكد من خلو النماذج من سوء التوصيف أو أي تغيرات هيكلية، استخدمت الدراسة اختبار Ramsey واختبار CUSUM وCUSUM of Squares.

الجدول رقم (7): اختبار (Ramsey) للنموذجين

الاختبار	نموذج ARDL		نموذج NARDL	
Ramsey RESET Test	F-statistic	Prob.	F-statistic	Prob.
	0.723974	0.4033	1.653083	0.2140

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews-13. ملاحظة: -الفرضية الصفرية: لا توجد مشكلة توصيف النموذج.

الشكل رقم (3): اختبار (CUSUM) واختبار (CUSUM of Squares) للنموذجي

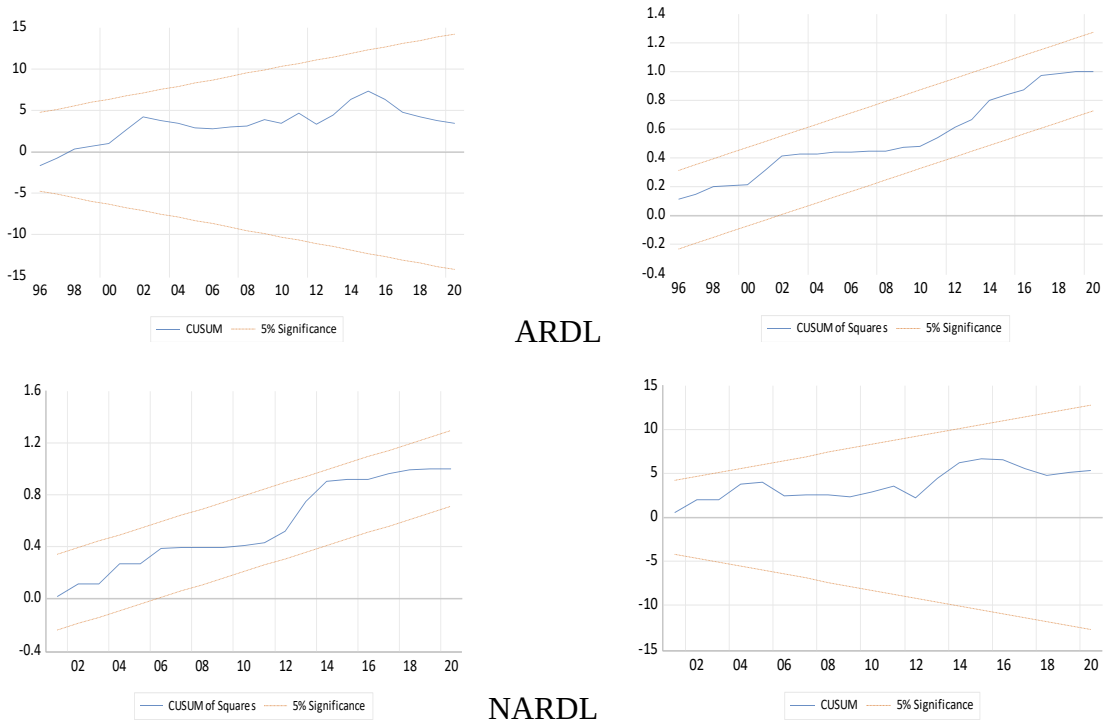

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews-13.

من خلال الجدول والرسوم البيانية يتضح انه لا يوجد مشكلة سوء توصيف النموذج، كذلك استقرار وانسجام النموذجين من ناحية الهيكلية.

9.الخلاصة:

حاولت هذه الدراسة معرفة أثر معدل التضخم باعتباره من المؤشرات الاقتصادية الهامة على تطور القطاع المالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2021). وقد استخدمت الدراسة منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة الخطية ARDL وغير الخطية Non-linear autoregressive distributed lag model (NARDL)، من أجل اختبار فرضية الدراسة وهي وجود أثر سلبي لمعدل التضخم على تطور القطاع المالي، حيثُ ان هذه المنهجية تفترض أن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية قد لا تكون تناظرية (متماثلة)، أي أن هناك اختلاف في تأثير التغيرات الموجبة والتغيرات السالبة في كيفية التأثير، ومن خلال ما تقدم توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات نسردها كالاتي:

النتائج:

- بينت نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Tests) وجود علاقة توازنية طويلة المدى تربط المتغيرات خلال فترة الدراسة.
- اسفرت نتائج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) عن وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين معدل التضخم وتطور القطاع المالي، كذلك وجود علاقة عكسية في الأجل القصير والطويل بين معدل التضخم وتطور القطاع المالي.
- اظهرت نتائج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة غير الخطي (NARDL) عن وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين معدل التضخم وتطور القطاع المالي، كذلك عدم وجود علاقة في الأجل القصير بين معدل التضخم تطور في القطاع المالي ، بينما توضح النتائج أن التغيرات الموجبة لمعدل التضخم كان لها أثر سلبي على تطور القطاع المالي في الأجل الطويل، ولا يوجد أثر للتغيرات السالبة لمعدل التضخم على تطور القطاع المالي في الأجل الطويل.
- يمكن القول إن العلاقة العكسية بين معدل التضخم وتطور القطاع المالي راجعاً إلى ارتفاع معدل التضخم الذي يؤدي إلى زيادة تكلفة الاحتفاظ بالأرصدة النقدية السائلة، كما يعمل على زيادة المخاطر وزيادة تكاليف المعلومات والمعاملات وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الأرباح المتوقعة من الاستثمار، كما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الائتمان من القطاع الخاص، وهذا من شأنه يؤدي إلى قيام المدخرين والمستثمرين بتحويل أموالهم إلى أصول حقيقية مثل العقارات، الأمر الذي

يترتب عليه انخفاض نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من المصارف التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يضر بأداء القطاع المالي.

- كذلك تستخدم الحكومات أساليب متنوعة من أجل فرض القيود على القطاع المالي وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم مثل تحديد أسقف سعر الفائدة كذلك رفع نسبة الاحتياطي القانوني وفرض ضرائب على عوائد المؤسسات المالية الوسيطة.

التوصيات:

وعلى ضوء ما تقدم من النتائج تم اقتراح التوصيات التالية:

- من الضروري تكامل السياسة النقدية مع السياسة المالية بهدف تخفيض معدلات التضخم.
- معالجة آثار التضخم من خلال تخفيض المعروض النقدي واتباع سياسة مالية انكماشية.
- على الجهات الحكومية العمل على التنويع الاقتصادي وتشجيع الانتاج المحلي للتقليص من الاعتماد على الواردات للحد من التضخم.
- تفعيل السوق المالي الليبي إلى جانب تطوير القطاع المصرفي للعمل على جذب المدخرات الموجودة خارج القطاع المالي.

المراجع

1. احمد محمد خليل. (2022). قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في ليبيا (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2020). *رسالة ماجستير*. جامعة عمر المختار. ليبيا.
2. توماس ماير، جيمس إس دوسينبري، وروبرت زد أليبر. (2002). *النقود والبنوك والاقتصاد*. (السيد أحمد عبد الخالق، وأحمد بديع بليح، المترجمون) الرياض: دار المريخ للنشر.
3. حنان بورعدة. (2017). تطور الوساطة المالية والنمو الاقتصادي في ظل سياسة التحرير المالي -دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب-. *أطروحة دكتوراه*. تلمسان: جامعة آبي بكر بلقايد.
4. عبدالسلام مسعود رحومة. عبدالعزيز علي الصالحي. (2019). أثر التضخم على النمو الاقتصادي في ليبيا. *مجلة الجامعي، 30*، الصفحات 111-137.
5. عماد الدين المصبح. (2020). تأثير الإنفاق الاستثماري الحكومي والتضخم في الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية. *المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، 7(2)*، الصفحات 131-150.
6. عمار حمد خلف. (2011). قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 17* (64)، الصفحات 179-194.
7. لوصيف كميلية. (2021). العلاقة بين التضخم والتطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 1(8)*، الصفحات 567-584.
8. مصرف ليبيا المركزي. (2022) الإحصاءات النقدية والمصرفية. إدارة البحوث والإحصاء. طرابلس، ليبيا.
9. مجدي الشوربجي. (2006). أثر التضخم على أداء القطاع المالي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط. *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 2*، الصفحات 8-23.
10. يوسف فرج الأصفر. مخلوف مفتاح محمد. (2020). أسباب التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2019م). *المجلة العلمية، 1*، الصفحات 19-34.

المراجع باللغة الانجليزي:

1. Alimi, R., S. (2014). Inflation and Financial Sector Performance: the Case of Nigeria. Timisoara Journal of Economics and Business. 7(1), pp. 56-69.
2. Boyd, J., Levine, R., and Smith, B. (2001). The impact of in#ation on "nancial sector performance Journal of Monetary Economics, 47, pp. 221-248.
3. Department for International Development. (2004). The Importance of Financial Sector Development for Growth and Poverty Reduction. Policy Division Working Paper. London: Department for International Development.
4. Elisabeth, H., Bruce, D, Smith. (1999). Inßation, Þnancial markets and long-run real activity. Journal of Monetary Economics. 43, pp. 283-315.
5. Hami, M. (2017). The Effect Of Inflation On Financial Development Indicators In Iran (2000.2015). Studies in Business and Economics. 12(2), pp. 53-62.
6. Haroon, B., K. (2015). The Impact of Inflation on Financial Development. International Journal of Innovation and Economic Development, 1 (4), pp. 42-48.

7. Khaled, B., Wasfi, A., and Mohammad, Q.M. (2021). The impact of inflation on the financial sector development: Empirical evidence from Jordan. Economics and Finance, 9 (1), pp. 1-15.
8. Mohsin, S., K, Abdelhak, S. S., and Bruce, D. S. (2006). Inflation and Financia Depth. Printed in the United States of America, 10, pp. 165-182.
9. Nana, K., A. (2013). Dynamics of Inflation and Financial Development: EmpiricalEvidence from Ghana. Journal of Economics and Sustainable Development, 4 (15), pp. 20-37.
10. Samy, B., N, Samir, G. (2004). Does inflation impact on financial sector performance in the MENA region?. Economics and Finance, 9 (1), pp. 1-15.
11. Sanusi, K.,A., Meyer, D., and Slusarczyk, B. (2017). The RelatiOonship Between Changes In InfLation and Financil Development. Polish Journal Of Management StuDdies, 16 (2), pp. 253-265.